حقوق الإنسان والتنمية

حقوق الإنسان والتنمية

عدنان عمران

تضمن البحث عرضا لحقوق الإنسان والتنمية، والترابط بينهما، وأهم المحاور ما يلي:

أولا: الترابط الكامل بين حقوق الإنسان والتنمية ومدى تأثير كل منهما في الآخر سلبا أو إيجابا.

ثانيا: حقوق الإنسان بأنواعها المتعددة كانت تاريخيا معرضة للانتهاك، دور الأمم المتحدة في وضع تشريعات حول حقوق الإنسان، وإنشاء لجان ومنظمات المجتمع المدني وتشجيعها كان دورا بارزا، ولكن ظلت هذه الحقوق معرضة للانتهاك من غالبية دول العالم، وبدرجات مختلفة، ففي الوقت الذي فشلت فيه الأنظمة الشمولية في انتهاج سياسات تحترم حقوق الإنسان، فشلت الديمقراطيات المعروفة واتي أخذت دورا قياديا في هذا المجال في تقديم القدوة والمثال الصالحين، ثم كان بارزا أن حقوق الإنسان لدى هذه الدول لم تكن قضية مبدئية بل تأثرت بالسياسات والمصالح، وساومت الديمقراطيات الغربية دائما على حقوق الإنسان لقاء مصالح ومكاسب.

وأكد البحث أنه لم يظهر تحسن كبير على المستوى الدولي في احترام حقوق الإنسان بأشكالها المتعددة، وجاءت الألفية الثالثة بالقليل من الجهود المخلصة وبالكثير من الانتهاكات التي ساهمت فيها دول غربية، والأمثلة كثيرة تناولت حق الحياة، حق التعليم، حق العمل، حق الحرية، حق المشاركة، وكلها حقوق مازالت تنتظر مشاركة دولية صادقة لحمايتها لا على مستوى دولة وأخرى بل على المستوى الدولي.

وأبرز البحث أن التنمية كانت ومازالت تتأثر بالسياسة من عصور الغزو والاستعمار حتى اليوم، حيث الغزو الاقتصادي المقترن بالهيمنة والضغوط السياسية تلعب كلها أدوار كبيرة في التأثير في مسار التنمية. وأشار البحث إلى أن الأمم المتحدة اتخذت قرارات كثيرة، وإعلانات وبيانات توالت تباعا عن اجتماعات هامة وأغلبها على مستوى القمم قمة الأرض – قمة المؤتمر العالمي للسكان والتنمية – مؤتمر المرأة القمة الاجتماعية للتنمية – مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية – القمة العالمية للغذاء – قمة مكافحة العنصرية – قمة الطفل – إعلان الألفية الثالثة. كل ذلك عكس جهودا مشكور للأمم المتحدة، ولكن ماذا كانت الحصيلة؟!

ثم أشار البحث إلى أن التنمية باتت مشكلة عالمية! وحزام الفقر يمتد في كل مكان ويؤثر هذا الحزام على حزام الرفاه في مكان آخر. وأشار البحث إلى مخاطر البطالة – والهجرة – والإرهاب ولكنها مشاكل مرتبطة بالتنمية.

ثم تناول البحث أهمية الإعلام في كشف مخاطر قصور التنمية، ومخاطر فشل الجهود لمعالجة المشكلات الناجمة عن التنمية وبخاصة الإرهاب الدولي حيث ساهم الإعلام في إظهار عمق الهوة بين من يملكون ومن لا يملكون الأمر الذي زاد حدة التوتر، وربما الاندفاع خلف نظريات خطرة وهدامة عنصرية الطبيعة مثل صراع الحضارات!!

كما تناول البحث أهمية المرأة في التنمية كجزء منها، فهي في المجتمع إما أن تكون عنصرا فاعلا منتجا أو عنصرا مستهلكا، الذي يبرز قول أحد المفكرين: لا يعيش مجتمع قتل نصفه.

وتساءلت الورقة عن عدم موجود جهود دولية من أجل إعطاء المرأة دورا أكبر في التنمية!! وما إذا كانت الأمم المتحدة قد قامت بمسؤولياتها في هذا المجال؟ أم ظلت منظمة البيانات والقرارات ا لتي لا تنفذ.

وفي الختام طرح البحث عددا من التساؤلات حول الموضوع أهمها: هل الإصلاح مسؤولية وطنية أم قومية أم مسؤولية دولية؟ وما إذا كان يمكن الوثوق بالسياسات الرامية لفرض إصلاح من الخارج وبالخصوص من أطراف دولية ذات سمعة سلمية وهي التي دمرت مجتمعات كثيرة خلال مرحلة الانتداب والاستعمار. كما تساءل البحث عن حقيقة الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة وهي المؤسسة التي تحتاج إلى إصلاح في هيكلها من الفساد الذي يعاني منه الآخرون بالإضافة إلى حاجتها لتأكيد استقلاليتها، وأكدت الورقة إن الإصلاح الحقيقي تتحمل مسؤولياته الأنظمة العربية، وإن ترددت أو فشلت فالمواطن العربي.

تحديات العولمة والحاجة إلى الإصلاحات المؤسساتية: معرك الأرض المستمرة في الهند

أبهيجيت جوها

ما كان بإمكان سياسة من سياسات التنمية في الهند أن تتفادى قضايا تشريعات استصلاح الاراضى، وحماية من يفقدون أرضهم بسبب التنمية الصناعية والحضرية. والمحور المشترك الذي يتوغل عبر فترات طويلة من تاريخ الهند هو الصدام بين الدولة والشعب، حيث كان هناك الكثير من المفاوضات، والمقايضات، بل وتناحر الطرفان كثيراً للسيطرة على هذا المورد الطبيعي الحيوي.

أما سياسة الإصلاح الجديدة للدولة والتي تسعى إلى فتح المجال أمام متطلبات العولمة، وذلك من خلال تحرير الاقتصاد ومصادرة الأراضي نيابة عن مشروعات خاصة، فإن هذه السياسة تعمل على تيسير دخول استثمارات رأس المال الأجنبي الخاص، إلا أنها تخلق أيضا الكثير من المتناقضات الاجتماعية الواضحة.

وفى الوقت الذي يفترض فيه أن يقوم التحرير الاقتصادي بخلق فرص للعمل، فإن غياب التشريعات الوطنية الخاصة لمواجهة تشريد الناس، ومن ثم غياب التزام الدولة بإعادة توطينهم، يمهد الطريق نحو تشريد أعداد كبيرة من الناس ومسلوبي القوة. ومن هنا تتلقى السياسات الديمقراطية للدولة الهندية ومؤسساتها الكثير من الصفعات الخطيرة.

وأقوم في هذه الورقة بوصف هذه العملية بالأمثلة الواضحة لأشكال التشريد والفقر، كما أود رصد نتائج البحث التجريبي والسجلي الذي قمت به في مقاطعة بغرب البنغال، الهند، وذلك لتوضيح كيفية تحول سياسات حكومة غرب البنغال لإدارة الأراضي، وفى ذات الوقت قيام الناس بمقاومتها. وتستعرض الورقة الفظائع التي يتم ارتكابها خلال عملية التشريد الجبري دون تعويض مناسب، كما تصف الورقة حركات الاحتجاج المتنامية بقوة في غرب البنغال وغيرها من المناطق في وجه الفقر. وأخيراً، تبحث الورقة عن سبل للإصلاح المؤسساتي قادر على خلق نظام من إدارة الأراضي يتناسب مع الدولة الديمقراطية.

التنمية وحقوق الإنسان

محمد فايق

مقدمة

بعد فظائع الحرب العالمية الثانية صدر ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥وأعقبه الإعـــلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ ليؤكد علي عالمية حقوق الإنسان ومحورها المساواة بين جميـــع الناس. واستمر العمل علي وضع تشريعات دولية لحقوق الإنسان عديدة.

ولكن نتيجة لحالة الاستقطاب الناجمة عن الحرب الباردة فإن الخطاب السياسي المتعلـــق بحقوق الإنسان اقتصر علي كونه سلاحاً في الدعاية من أجل تحقيق مصالح جيو سياسية فقـــد راح الغرب يؤكد علي الحقوق المدنية والسياسية متهماً البلدان الاشتراكية بحرمان شعوبها مـــن هـــذه الحقوق.

أما البلدان الاشتراكية (وكثرة من البلدان النامية) فقد راحت يؤكـــد علـــي الحقـــوق الاقتصادية والاجتماعية منتقدة البلدان الغربية الغنية لفشلها في تأمين هذه الحقوق لجميع مواطنيها وانتهاك دول أوروبا الاستعمارية لحق الشعوب بما فيها من عنصرية وتمييز.

وبعد سقوط حائط برلين وانتهاء الحرب الباردة، حدثت طفرة كبيرة في مجـــال حقـــوق الإنسان، وأخذت تتسع دائرة هذه الحقوق لتشمل مواضيع جديدة وصار الربط بين جميع الحقوق بحيث لا تقبل التجزئة كما لا تقبل التراتب وكان من بين هذه الحقوق الجديدة "الحق في التنمية"

فصدر عام ١٩٨٦ إعلان "الحق في التنمية" الذي يجعل من التنمية حقـــاً مـــن حقـــوق الإنسان وليس مجرد "طلب" يطالب به الأفراد، وللحكومات أن تستجيب أو لا تـــستجيب دون أن يقع عليه حرج.

وعَّرف هذا الإعلان التنمية بأنها مسار اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي شامل يهدف إلي النهوض المطرد برفاهة كل الناس بالاعتماد علي مشاركتهم الفعلية الحرة.
وأكد الإعلان علي أن كل الجوانب المتعلقة بالتنمية مترابطة وبالتالي أصـــبحت حقـــاً، وجزءً لا يتجزأ من منظومة حقوق الإنسان.

وجاءت موافقة الدول النامية علي هذا الحق لتعنى أن هذه الدول أصبحت مسئولة أمام شعوبها عن القيام بالتنمية الاقتصادية وما يتطلبه ذلك من أبعاد اجتماعية وسياسية وثقافية.

أما موافقة الدول المتقدمة علي هذا الحق فقد جاءت لتعنى أنها أصبحت مسئولة عن مساعدة الدول النامية التي تفتقر إلي الموارد المالية والفنية الكافية لتحقيق التنمية الاقتصادية ولذلك ترددت هذه الدول في البداية وتحفظت علي إعلان "الحق في التنمية" وعادت ورفعت هذه التحفظات في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا عام ١٩٩٣ بإعلانها الموافقة علي هذا الإعلان.

وجاء برنامج العمل الذي أقره مؤتمر فيينا ليربط بين حقوق الإنسان والتنمية كما ربط بينهما وبين الديمقراطية. وأصبحت التنمية حق من حقوق الإنسان تترابط مع بقية الحقوق التي لم يعد من الممكن تجزئتها أو تراتبها.

كذلك أصبحت الديمقراطية حق من حقوق الإنسان– كما وصفها أمين عام الأمم المتحدة كوفي عنان في مؤتمر قمة الألفية، عندما قال الديمقراطية حق من حقوق الإنسان لا تكتمل ممارستها إلا باكتمال بقية الحقوق. ومنذ ذلك الوقت أصبح هناك تلازم كامل بين حقوق الإنسان والتنمية والديمقراطية.

مصطلحات جديدة للتنمية:

وبدأت تظهر للتنمية مصطلحات جديدة "التنمية البشرية أو الإنسانية **Human Development**" حيث لم تعد التنمية مجرد نمواً اقتصادياً فحسب كما كان ينظر لها من قبل وإنما أصبحت تنمية محورها الإنسان أو البشر تتم بهم ومن أجلهم أي أن الإنسان غايتها ووسيلتها في نفس الوقت وأن تكون لجميع الناس وليس لفئة معينة. وربط إعلان الحق في التنمية بذلك بين التنمية والحق في المشاركة الشعبية، والتوزيع العادل لمنافع التنمية. ومن هنا تأتي أهمية الربط أيضاً بين التنمية والديمقراطية حيث أن الديمقراطية توفر المشاركة الشعبية. ونلاحظ هنا أن الديمقراطية تهتم أكثر بمن يحكم في الوقت الذي تهتم حقوق الإنسان بكيفية الحكم، أما التنمية فتهتم بالاثنين معاً.

ثم ظهرت كلمة المستدامة **Sustainable** لتصبح "التنمية البشرية المستدامة" وذلك لصيانة حقوق الأجيال القادمة في التنمية، حيث نلاحظ أنه مع التطور المذهل للتكنولوجيا أصبح

هناك خطر حقيقي علي استمرار الحياة والموارد الطبيعية والتوازن البيئي الذي يؤثر علي حق الأجيال القادمة في التنمية. ومن هنا أصبح من الضروري وضع ضوابط للعلاقة بين الإنسان والطبيعة وهو الأمر الذي لم يتعرض له ميثاق الأمم المتحدة ولا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ربما لأن هذا الخطر لم يكن ماثلاً في ذلك الوقت عند صدورها، وظهر هذا الخطر بشكل واضح بعد ثورة التكنولوجيا واكتشاف الأثر السيئ للتوسع الصناعي علي البيئة. ومن هنا جاء الاهتمام بقضايا البيئة وحق الإنسان في بيئة نظيفة.

تعريف التنمية البشرية

وعرف تقرير التنمية البشرية الذي يصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في بداية صدوره عام ١٩٩٠، بأنها عملية توسيع خيارات الناس، بزيادة القدرات البشرية وطرق العمل البشرية. ومعنى ذلك أن الحرية ضرورية وإلا ما وجدت حرية الاختيار، كأن تكون التشريعات والقوانين لا تسوى بين الأفراد في المجتمع الواحد أو حيث لا تتوافر حرية الرأي والتعبير.

أما عن الخيارات الأساسية التي يقدرها الناس فهي تتراوح بين التمتع بالفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تفتح المجال للإنسان لكي يكون منتجاً ومبدعاً وأن يتمتع باحترام الذات والإحساس بالانتماء إلي مجتمع.

أما زيادة القدرات البشرية فقد حددها تقرير التنمية عام ١٩٩٨ بثلاث أمور:

- أن يعيش الناس حياة طويلة وصحية
- أن يكونوا مزودين بالمعرفة – وهنا يأتي دور التعليم ونوعيته ومستواه
- أن يكون بإمكانهم الحصول علي الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق.

أن الربط بين التنمية وحقوق الإنسان أعطى التنمية البعد الإنساني وجعل منها هفاً غاية في النبل بعد أن أصبح هدفها حياة أفضل لكل الناس، كما حققت التنمية فائدة كبيرة لحقوق الإنسان حيث أصبحت وسيلة عملية الربط بين الحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أنها أوجدت السبل الفعالة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثل الحق في السكن والعلاج والتعليم والحق في العمل وفي الحصول علي السلع العامة الأساسية والحق في الراحة والتمتع بوقت الفراغ والحق في حياة كريمة.

الحق في حياة كريمة– أو حق العيش الكريم

الاستعانة بالمفهوم الذي طرحه الاقتصادي الكبير أمارتيا سن (Amartya Sen) الحائز علي جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية.

واقع التنمية في الوطن العربي

أولا: نقص المعرفة

ثانيا:نقص الحريات والحكم الرشيد

ثالثا: نقص مشاركة المرأة

عوائق وتحديات التنمية في الوطن العربي:

أولا: الفقر

ثانياُ: الفساد

ثالثا: نوعية الحكم

رابعاً: الاحتلال والعقوبات التي تفرض علي الدول

خامساً: الحروب الأهلية

أثر النظام الدولي القائم علي التنمية